

قيادي فلسطيني يكشف عن تفاصيل الرد الإسرائيلي على مطالب الفصائل بغزة بشأن التهدة



30 مارس 2019 - 06:48

كشف محمود خلف القيادي في الجبهة الديمقراطية وعضو الهيئة العليا لمسيرات العودة وكسر الحصار، اليوم الجمعة، تفاصيل الرد الإسرائيلي حول التهدة، والذي حمله الوفد الأمني المصري للفصائل الفلسطينية وأبلغه إياها خلال اجتماع عقد اليوم، بعد لقاءات ماراثونية أجراها الوفد الخميس والجمعة، بين الفصائل والاحتلال منتقلا ما بين غزة وإسرائيل.

وأوضح خلف، أن الاحتلال أبلغ الوفد المصري التزامه الكامل بعدم إطلاق النار تجاه المسيرة المليونية يوم غد السبت، وعدم التسبب بوقوع شهداء وجرحى، مبينا أن الوفد أخذ وعدا إيجابيا من الاحتلال الإسرائيلي بالتزامه بذلك إلا في حالة تعرض جنوده للخطر.

وأضاف: أن هناك اتفاق بين الفصائل تم إبلاغه للوفد المصري بالعمل على أن لا يقترب المشاركين من الجدار، وأن لا يتم اقتحامه الحدود ومنع استخدام "الأدوات الخشنة" التي يتم استخدامها.

وأكد القيادي في الجبهة، أن الفصائل اتخذت كافة التدابير لإنجاز مسيرة غد بدون أي خسائر، وتعرض أبنائنا شعبنا لقناصة الاحتلال. مشيرا إلى أن هناك إجراءات وتدابير ميدانية بالنظام وبالضبط الميداني لمنع وقوع مزيد من أبناء شعبنا ضحايا لعدوان الاحتلال.

وحول تفاصيل الاتفاق الذي يتم بلورته، أوضح خلف أنه جرى الاتفاق للتخفيف من الحصار وتسهيل حياة المواطنين. مضيفا: أنه تم الاستعداد من قبل الخارجية القطرية بتمديد فترة إمداد الوقود الخاص بمحطة الكهرباء حتى نهاية العام الجاري، كما تقرر زيادة أعداد العاملين على بند التشغيل المؤقت ليصل إلى 20 ألف حتى نهاية العام الجاري.

وتابع: أن الاتفاق يتضمن السماح بإدخال مواد كان الاحتلال يمنع دخولها وستكون في مرحلة أولى 70 إلى 80 مادة سيتم تفصيلها من قبل الفصائل بالتنسيق مع الجهات المختصة لإدخالها، موضحا أن الاتفاق يتضمن إنشاء مناطق صناعية ستعمل لتشغيل 10 آلاف عامل، وإدخال المواد اللازمة لها.

وأشار عضو الهيئة العليا لمسيرات العودة، إلى أن الاتفاق يضمن زيادة عدد الشاحنات المدخلة عبر معبر كرم أبو سالم إلى 1200 شاحنة، إضافة إلى الاستمرار بضمان إدخال الوقود بشكل دائم لشركة الكهرباء إلى جانب معالجة الأزمات المتعلقة بها مثل تفعيل خط 161، أو إمداد المحطة بالغاز.

ولفتالي أن هناك مشاريع تتعلق بالبنية التحتية، وهناك رد إيجابي من الاحتلال بأنه لا مانع من تنفيذها وإدخال المواد الخاصة بها. موضحاً أن تنفيذ هذه المشاريع مرتبط بجهات ذات صلة بحاجة للتواصل معها لاستكمال الجهود الجارية للتخفيف من الحصار.

وأضاف: "هناك جوانب ذات طابع إيجابي بإبداء الاستعداد من قبل الاحتلال، ولكن هناك جهود يجب أن تستكمل مع أطراف أخرى". مشيراً إلى أن الاحتلال أبدى استعداده لإدخال الأموال لـ 20 ألف مواطن سيتم توظيفهم على بند التشغيل المؤقت، لكن ذلك بحاجة لاتفاق مع قطر لتحديد آليات إدخال الأموال وصرفها، ولذلك كل قضية بحاجة لجهود لاستكمالها مع أطراف أخرى.

وحول مساحة الصيد، قال إن مساحة الصيد في عرض البحر ستبدأ من 12 ميلاً بحرياً إلى 15 ميلاً، مشيراً إلى أن المنطقة الشمالية من الواحة إلى غرب مدينة غزة ستكون في نطاق 9 أميال فقط، أما المناطق الأخرى ستتوسع بشكل متدرج لتصل إلى المدى المذكور سابقاً.

ونوه إلى أن كل هذا سيكون مرتبطاً بجدول زمني سيحدده الوفد المصري ضمن جهوده المتواصلة لتنفيذ هذه المشاريع وما تم الاتفاق عليه. مبيناً أن الأسبوع المقبل سيكون حاسماً في هذا الإطار.

وأشار إلى أن الوفد المصري سيتوجه يوم الأحد، إلى الاحتلال وسيعود لغزة لوضع الفصائل في صورة الجهود والردود الجديدة من قبله.

وأوضح أن الاتفاق الذي يتم بلورته غير محدد بزمن معين إلى عام أو أكثر، وأنه سيكون مرتبطاً بمدى التزام الاحتلال به وعدم مباطلته به.

وفيما يتعلق بوقف الأدوات الخشنة، نفى أن يكون الوفد المصري نقل من إسرائيل طلباً بوقف فعاليات "الإرياك الليلي" أو أدوات المسيرات المختلفة، مبيناً أن هذه الفعاليات ستستمر والمسيرات مستمرة حتى تحقيق جميع مطالب الشعب الفلسطيني.

وأشار إلى أن الاجتماع مع الوفد المصري، تطرق لقضية الأسرى وضرورة إيجاد حل سريع، لأنه يعتبر عامل تفجير كبير من الممكن أن يؤثر على تلك التفاهات، إلى جانب قضية باب الرحمة، لافتاً إلى أن كل هذه الجهود لا تتعارض بضرورة العمل بالتوازي على إنجاز المصالحة.

في السياق ذاته، قالت مصادر فلسطينية مطلعة: إن "هناك طرح جديد بشأن قضية نقل الأموال لموظفي حماس مجدداً، إلا أن هذه القضية ستحسم في وقت لاحق بعد الانتهاء من عدد مشاريع".

وبحسب المصادر، فإنه إلى جانب مصر وقطر والأمم المتحدة، هناك 7 دول أخرى تشارك بشكل مباشر وغير مباشر، ومطلعة على ما يجري من مفاوضات. مشيرة إلى أن الوفد المصري ينقل لتلك الدول الأخرى ما يجري التفاهم بشأنه.